

## ■ لبنان يعلن حالة طوارئ اقتصادية



كشف رئيس الوزراء اللبناني عن وجود توجه لإعلان حالة طوارئ اقتصادية، لافتاً إلى أن "الحكومة بدأت العمل على خطة لتسريع إصلاحات تتعلق بالمالية العامة"، مؤكداً أن "سياسة الإبقاء على استقرار الليرة اللبنانية، المربوطة بالدولار الأميركي، ستستمر".

وقال: إن الوزراء والسياسيين والمشرعين الذين اجتمعوا في القصر الجمهوري بدعوة من رئيس الجمهورية ميشال عون، اتفقوا على الخطوط العريضة لخطة ستضع المالية العامة والاقتصاد على مسار أكثر استدامة، حيث هناك اتفاق على إعلان حالة طوارئ اقتصادية.

وأشار الحريري إلى أن "في ظل الوضع الاقتصادي الصعب علينا نحن كحكومة أن نقوم بإجراءات سريعة مثل إنجاز الموازنة بوقتها وخفض عجز الموازنة، وفي هذا الإطار فإن الحكومة ستعقد مزيداً من الاجتماعات لتسريع العمل".

ويعيش لبنان تحت وطأة أحد أثقل أعباء الدين العام في العالم عند 150% من الناتج المحلي الإجمالي ويعاني منذ سنوات في ظل نمو اقتصادي متدن وضغط قطاع عام متضخم وتكاليف خدمة الدين ودعم

منتج الكهرباء الحكومي.

وشدد الحريري على أن "الإجراءات المقترحة تشمل عدم الخروج على ميزانية العام الحالي التي تتضمن خطوات صعبة سياسياً مثل تجميد التعيينات الحكومية والاستغناء عن وحدات تتقل كاهل الخزانة العامة وطرح شركات مملوكة للدولة للاكتتاب العام".  
المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

## ■ اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربي تدخل حيز التنفيذ



أعلنت الهيئة العامة للتجارة الخارجية في السعودية، عن دخول اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية حيز التنفيذ في 14 أكتوبر (تشرين الأول) المقبل، وذلك بعد اكتمال وثائق التصديق من ثلاث دول عربية: السعودية في الأول من نوفمبر (تشرين الثاني) 2018 كأول دولة صادقت عليها، ومصر في 25 مارس (آذار) 2019، والأردن في 14 يوليو (تموز) 2019. علماً أن الاتفاقية شهدت مشاركة عشر دول عربية وينتظر أن تتم المصادقة والإيداع من باقي هذه الدول.

وأوضح محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية عبد الرحمن الحربي، أن "الاتفاقية تهدف إلى تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية من خلال ثلاثة محاور: الأول هو وضع إطار عام للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات بين الدول العربية وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التجارة في الخدمات فيما بينها، بهدف تعزيز وتفعيل التعاون والتكامل الاقتصادي العربي".

أضاف: "المحور الثاني يركز على تعزيز المصالح المشتركة للدول العربية في مجال الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة والتوازن بين الحقوق والالتزامات. فيما يركز محورها الثالث على مراعاة الظروف

الإيمانية لكل من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول العربية الأقل نمواً".

وتأتي الاتفاقية مع توجه عربي إلى أهمية السير في تحرير التجارة في الخدمات بشكل متوازٍ مع تحرير التجارة في السلع لتحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبما يتوافق مع التزامات تلك الدول في إطار منظمة التجارة العالمية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

## القاهرة تكمل تحرير الاقتصاد بإلغاء الدولار الجمركي



استقر سعر الدولار مقابل الجنيه عند المستويات الحالية. وتكمن المخاوف في احتمال تراجع الجنيه بشكل كبير وارتفاع التضخم، إضافة إلى احتمال حدوث ممارسات غير منضبطة في السوق، أي استغلال كلمة تحرير الدولار الجمركي في زيادة غير مبررة للأسعار من قبل التجار.

وكانت القاهرة قد ألغت العمل بالدولار الجمركي جزئياً في ديسمبر الماضي باستثناء السلع الأساسية والاستراتيجية حيث أبقى على سعر الدولار عليها عند 16 جنيهاً، قبل إلغائه نهائياً وتطبيق سعر البنك المركزي الموحد على جميع السلع المستوردة دون أي استثناءات. المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرف)

أكملت الحكومة المصرية تحرير أسعار الصرف بإلغاء الدولار الجمركي، وسط توقعات بارتفاع الأسعار في المدى القصير بعد زيادة تكلفة استيراد السلع ومكونات الإنتاج.

وأبدى محللون تخوفهم من تراجع الجنيه مقابل الدولار بشكل كبير، لكن آخرين يقولون إن القرار يضع جميع القطاعات أمام قوى العرض والطلب دون أسعار مفتعلة، لإثبات قدراتهم على البقاء والمنافسة على أسس مستدامة.

وأعلنت وزارة المالية عن إلغاء العمل بسعر الدولار الجمركي الذي كان يتم تحديده شهرياً منذ تحرير سعر صرف الجنيه في نوفمبر 2016، وأنها ستعمل بسعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي بصفة يومية. وبحسب محللين اقتصاديين مصريين لن يكون تأثير القرار كبيراً طالما

